والفرع عن أصل إذا لم يحضر ... الا بموت او بقسم سفر

والاصل مهما انكر الشاهد ... فحالها عند فرعه افاده

« كتاب الرجوع عن الشهادة »

صح رجوع قبل حكم وقضا ... وبعده فلم يجز ان ينتقضا

بل يضمنان ما برجوعهما اتلفا ... وعود واحد عليه انتصفا

وان بقي من الشهود والبينه ... وعادبا قيمهم فلن نضمنه

وشاهد ابيع بمثل القيم ... لم يضمنا بل بالرجل فاعلم

وفي القصاص دية قد غرما ... وفي القلادة يضمنان القيما

ويضمن الفروع بالرجوع لا ... شهود اصل انكروا التحملا

كتاب الوكالة

من يملك العقد يوكل ويضي ... توكيله في اخذ حق وقضا

سوى الحدود والقصاص ثم ما ... يضف لنفسه وليس يزما

بحق عقده كتسليم الثمن ... لا ما يضيفه لغيره ولكن

يعقد للنكاح بالتوكيل ... فالحق كالمهر على الاصيل

لكن حقوق العقد من مجور ... على الذي وكل لا المأذون

للمشتري منع الاصيل عن ثمن ... وان يسلمه برئ فليعلن

باب الوكالة في البيع والشراء

وكل بابتياع منسوج اليمن ... او فرس صح بلا ذكر الثمن

وفي شراء العبد او الدار اصح ... ان قد رأى ثمان لهذين شرح

لا في شراء ثوب ولا بهيمه ... وان يبين فيه قدر القيمه

وللوكل الرد بالعيوب ما ... دام المبيع في يديه فاعلما

ومن يوكل بشراءين بطل ... شراؤها لنفسه اذا فعل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)